انعكاسات السياسة المالية والنقدية على البطالة في الاقتصاد العراقي بعد ٢٠٠٣

د. أزاد أحمد سعدون الدوسكي

مدرس، قسم الاقتصاد – كلية دهوك الجامعة

د. سمير فخري نعمة الوائلي

مدرس، قسم الاقتصاد – كلية دهوك الجامعة

مستخلص البحث

إن تعايش ظاهرتي البطالة والتضخم النقدي بعد أزمة السبعينات من القرن الماضي (والتي عرفت بكونها أزمة تضخم ركودي) جعلت مشكلة البطالة من اخطر المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد العالمي ليومنا هذا سواء في الدول الرأسمالية ام النامية ومنها الاقتصاد العراقي. وكان الهدف من الدراسة هو الوقوف على مشكلة البطالة في العراق بعد ٢٠٠٣ وانعكاسات السياستين النقدية والمالية في معالجة هذه المشكلة في الاقتصاد العراقي. توصلت الدراسة الى أن السياسة النقدية المتباينة بين الانكماشية والتوسعية والسياسة المالية التوسعية وبالتركيز على الإنفاق الاستثماري من الإنفاق العام أسهما في تقليص البطالة في الاقتصاد العراقي.

المقدمة:

إن مشكلة البطالة أخذت يوما بعد يوم تزداد وتتفاقم في اغلب اقتصادات العالم من حيث أوجهه أو أنواعه، وان تاريخ الفكر الاقتصادي غني بالدراسة والبحث في هذه المشكلة، صحيح إن المدرسة الكلاسيكية لم تؤمن بوجود البطالة وان ظهرت داخل السوق فهي اختيارية ليس إلا واستمرت هذه الفكرة لمدة طويلة، الى أن جاءت الأزمة الاقتصادية الكبرى عام (١٩٢٩-١٩٣٢) لتثبت عكس ما ذهب إليه رواد المدرسة الكلاسيكية إذ عانت اغلب الأنظمة الرأسمالية من مشكلة البطالة خلال تلك الأزمة عبر حالة الركود

الاقتصادي التي سادت تلك الاقتصاديات. ومن خلال المعالجات التي جاء بها الرواد الأوائل للمشكلة ما بعد الكلاسيك، ابتداء بأفكار الاقتصادي الانكليزي كينز من خلال التدخل الحكومي في السوق عبر السياسة المالية والنقدية بشكل أساسي بالاعتماد على منحنى فيلبس لمعالجة الركود الاقتصادي الذي ساد العالم في تلك الحقبة الزمنية والذي أسهم في حينه بتقليص حجم البطالة على حساب التضخم النقدي، واستطاع النظام الرأسمالي من معالجة مشكلة البطالة وحالة الركود الاقتصادي على حساب التضخم النقدي وإنعاش النشاط الاقتصادي لمدة ليست بالقصيرة حتى سميت (بالثلاثين الرائعة) لعدم حدوث الأزمات الاقتصادية طوال تلك المدة.

إلا أن تعايش كلتا الظاهرتين البطالة والتضخم النقدي بعد أزمة السبعينات من القرن الماضي (والتي عرفت بكونها أزمة تضخم) من خلال ظهور مشكلة تضخم ركودي جعلت مشكلة البطالة من اخطر المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد العالمي ليومنا هذا سواء في الدول الرأسمالية أو النامية، إذ أن هناك أكثر من مليار عاطل عن العمل موزعين على مختلف دول العالم المتقدمة منها و النامية بشكل بطالة كاملة او جزئية. وهذا يشير بان البطالة قد دخلت الى مرحلة جديدة تختلف عما كانت علية سابقا، ففي الدول الرأسمالية المتقدمة كانت البطالة جزءا من حركة الدورة الاقتصادية بمعنى أنها كانت تظهر مع ظهور مرحلة الركود الاقتصادي وتختفي مع مرحلة الانتعاش في تلك الدول، أما الآن فقد أصبحت البطالة ومنذ ما يزيد على ربع قرن هي مشكلة بنيوية، فبالرغم من تحقق الانتعاش والنمو الاقتصادي استمرت البطالة في التفاقم سنة بعد أخرى، وفي الدول التي كانت تنتهج النظام الاشتراكي والتي كانت لاتعرف البطالة على الإطلاق أخذت جيوش العاطلين عن العمل تتزايد في غمار حالة التحول الى النظام

الرأسمالي، وفي اغلب الدول النامية أيضا أخذت مشكلة البطالة تتفاقم مع استمرار فشل جهود التنمية الاقتصادية وتفاقم مشكلة المديونية الخارجية فيها.

من هنا جاءت أهمية الدراسة في هذا الموضوع من خلال التعرف على ظاهرة البطالة في الاقتصاد العراقي بكونه احد الاقتصادات النامية التي مرت خلال العقود الثلاثة السابقة بظروف هي الأصعب على هذا الاقتصاد ودخوله بحربين إقليميتين فضلا عن الحروب الداخلية التي أنهكت هذا الاقتصاد وجعلت حالة التشوه الاقتصادي هي الصفة الغالبة عليه والذي يصنف بأنه اقتصاد ريعي يعتمد بشكل أساسي على الإيرادات النفطية والتي تسهم بالنسبة العظمى في الناتج والدخل القوميين لهذا الاقتصاد، ولكن حالة التغير التي حدثت في هذا الاقتصاد وبشكل خاص بعد نيسان ٢٠٠٣ ومجيء الحكومات المنتخبة وتجاوزها الى حد ما حالة الفوضى بعد التغيير والبدء بإعلان موازنات منظمة سنويا وقيام الحكومات بعملها بشكل سلس خاصة في السنوات الثلاثة الأخيرة، وقيام البنك المركزي العراقي بوظائفه الأساسية مع حالة الاستقلالية في قراراته والإعلان عن سياساته والتي عرفت بكونها انكماشية هدفت من خلالها الى معالجة ظاهرة التضخم النقدي التي كانت قد وصلت الى مستويات عالية للسنوات السابقة، وقيام الحكومة من خلال السياسة المالية الإفصاح بدعم القطاع العام والتوسع فيه وإتباع سياسة توسعية داخل الاقتصاد من اجل معالجة مشكلة البطالة وامتصاصها، كل ذلك دفعنا لدراسة الانعكاسات التي نجمت عن السياستين المالية والنقدية على حجم البطالة داخل الاقتصاد العراقي بعد عام ٢٠٠٣. عليه فان الهدف من الدراسة هو الوقوف على تأثير السياسة المالية والنقدية المتبعة بعد ٢٠٠٣ في البطالة في الاقتصاد العراقي.

كما انطلقت الدراسة من فرضية مفادها أن السياسة المالية كانت توسعية في حين أن السياسة النقدية كانت انكماشية بعد عام ٢٠٠٣ وان الأولى

كانت أكثر تأثيرا من الثانية ويفترض البحث أن كلتا السياستين التي انتهجتهما الحكومة العراقية بعد عام ٢٠٠٣ أسهمت في تقليص البطالة في الاقتصاد العراقي.

أما المنهجية: فقد اعتمد الباحثان أسلوب التحليل الاقتصادي المقارن بالاعتماد على المصادر العلمية والمنشورات والإحصائيات الرسمية والبحوث والرسائل العلمية من اجل تحقيق الفرضية وهدف الدراسة. ولاستكمال ذلك تم تقسيم الدراسة على ما يأتي: أولا، الإطار النظري لمفهوم البطالة وتأثير السياستين المالية والنقدية فيها متضمنا مفهوم البطالة وأنواعها وتأثير السياستين المالية والنقدية عليها؛ وثانيا، آثار السياسة المالية والنقدية في البطالة في العراق بعد عام ٢٠٠٣.

أولا: الإطار النظري لمفهوم البطالة وتأثير السياستين المالية والنقدية فيها:

نحاول خلال هذا المحور استقراء الإطار النظري لمفهوم البطالة والتعرف على أنواعها، واهم الأفكار النظرية حول تأثير السياستين النقدية والمالية في حجم البطالة داخل الاقتصاد.

مفهوم البطالة:

قبل الولوج لمفهوم البطالة هنالك تساؤل يبادر الى الذهن: من هو العاطل عن العمل Unemployed؟، ولان هذا التساؤل يبدو لأول وهلة بسيطا، فقد يسارع أي شخص الى القول بأنه هو الشخص الذي لايعمل، ولكن في الحقيقة ان هذه الإجابة هي غير كافية وغير دقيقة، صحيح أن من أهم صفات العاطل انه لايعمل ولكن هنالك عدد كبير من الأفراد، مثل الأطفال والمرضى والعجزة وكبار السن والذين أحيلوا الى التقاعد ويحصلون الآن على الرواتب التقاعدية هؤلاء جميعهم لا يمكن عدهم عاطلين، لان

العاطلين يجب أن يكونوا قادرين على العمل. كما قد يكون هناك عدد من الأفراد القادرين على العمل والذين لايعملون فعلا، ومع ذلك لايجوز عدهم عاطلين لأنهم لا يبحثون عن العمل مثل الطلبة في المراحل الدراسية كافة ممن بلغوا سن العمل فهؤلاء رغم قدرتهم على العمل لكنهم لايبحثون عن العمل لأنهم يفضلون تنمية قدراتهم ومهاراتهم بالدراسة ليستفيدوا منها في المستقبل للحصول على وظائف ذات أجور أعلى لذلك لايجوز احتسابهم عاطلين عن العمل. كما يوجد من هم في سن العمل ولكنهم من الأثرياء فهم لايبحثون عن العمل، فهؤلاء أيضا لا يمكن اعتبارهم عاطلين عن العمل، ومن ناحية أخرى هنالك من يعملون ويبحثون عن عمل أفضل ورغم تسجيلهم في مكاتب العمل كعاطلين عن العمل والحقيقة هم ليسوا كذلك أو هنالك من يعملون لبعض الوقت وهم يفضلون العمل لمدة كاملة لذلك يبحثون عن العمل، من كل ما سبق نستنتج انه ليس كل من يبحث عن العمل يعد عاطلا وفي نفس الوقت ليس كل من لايبحث عن العمل يعد ضمن دائرة العاطلين عن العمل، وبعامة هنالك شرطان أساسيان لتعريف العاطل حسب الإحصائيات الرسمية[١]: ان يكون قادرا على العمل؛ وان يبحث عن فرصة العمل.

وتأسيسا على ما سبق يجمع الاقتصاديون والخبراء، وحسبما أوصت به منظمة العمل الدولية ILO على تعريف العاطل بأنه (كل من هو قادر على العمل، وراغب فيه، ويبحث عنه، ويقبله عند مستوى الأجر السائد ولكن دون جدوى)[٢].

- أما في القاموس الاقتصادي فكلمة البطالة فتعني الأجير الذي فقد عمله ومصدر رزقه وتعطل عن العمل[٣]. وفي دائرة المعارف الأمريكية البطالة مصطلح يقصد به حالة عدم الاستخدام الكلي، التي تشير إلى الأشخاص القادرين على العمل، والراغبين فيه، والباحثين عنه، ولكنهم لايجدونه[٤]. ومن هذا المنطلق، وإشارة الى ما سبق فإن البطالة تشمل مجموعات مختلفة

من الأفراد، وهم: الذين لا يعملون؛ والذين يعملون في مواسم معينة (ولا يعملون في مواسم أخرى)؛ والذين يعملون بشكل مؤقت (دون الارتباط بموسم معين)؛ والعاملون فعلاً، ولكن ذوي إنتاجية منخفضة (البطالة المقنعة).

أنواع البطالة:

إن النظام الرأسمالي قد عرف عدة أنواع من البطالة منذ أزمة الكساد الكبير الى يومنا هذا ويمكن أن نحددها بما يأتي: البطالة الدورية، والبطالة الموسمية، والبطالة الاحتكاكية، والبطالة البنيوية، والبطالة الإجبارية، والبطالة الاختيارية، والبطالة الجزئية، والبطالة المقنعة، والبطالة السافرة، وكل واحدة منها قد ظهرت في مرحلة معينة وفي ظروف معينة قد مر بها النظام الرأسمالي خلال تطوره ونموه منذ تلك المدة الى يومنا هذا، ونستطيع أن نوضحها وبالشكل الآتي(٥):

- البطالة الدورية Cyclical Unemployment :

البطالة الدورية هي البطالة الناجمة عن عدم سير النشاطات الاقتصادية على وتيرة واحدة، أو منتظمة، في الفترات الزمنية المختلفة، بل تنتاب هذه النشاطات مدة صعود ومدة هبوط دورية. ويطلق على حركة التقلبات الصاعدة والهابطة للنشاط الاقتصادي والتي يتراوح مداها الزمني بين ثلاث وعشر سنوات، مصطلح الدورة الاقتصادية التي لها خاصية التكرار والدورية، وتتكون الدورة الاقتصادية من مرحلتين، ومن نقطتي تحول: المرحلة الأولى هي مرحلة الرواج أو التوسع، يتجه فيها حجم الإنتاج والدخل والتوظيف نحو التزايد، إلى أن يبلغ التوسع منتهاه بالوصول إلى

نقطة الذروة أو قمة الرواج، وعندها تبدأ الأزمة في الحدوث وهي نقطة تحول. وبعدها يتجه حجم النشاط الاقتصادي الى مرحلة الانكماش، إلى أن يبلغ الهبوط منتهاه بالوصول إلى نقطة قاع الانكماش، وبعدها مباشرة يبدأ – من جديد الانتعاش، وهي نقطة تحول، يتجه بعدها حجم النشاط الاقتصادي نحو التوسع مرة أخرى... وهكذا. وعلى هذا، فإن المتوقع أن يزيد الطلب على عنصر العمل في أوقات الصعود (الرواج)، وأن يقل الطلب في مدد الهبوط والانكماش.

– البطالة الموسمية Seasonal Unemployment :

البطالة الموسمية أو ما يعرف أيضاً بالبطالة المؤقتة، وهي ذلك النوع من البطالة التي يكون الأفراد بمقتضاها يعملون مدداً ولا يعملون مددا أخرى، وذلك مثلما يحدث في معظم الأرياف العربية، حيث يشتد دوران عجلة العمل في مدد ويهبط في غيرها وقد ينتفي في ثالثة، وكأن يعمل الطلاب في فصل الصيف ولا يعملون في بقية فصول السنة (ولو أن من الطلاب من لا يفترض أن يدخلوا في مرحلة العمل أساساً). هذا وجدير بالذكر أن هذا النوع من البطالة يتداخل مع ما يعرف بالبطالة الجزئية على أساس أن العامل لا يعمل طوال السنة.

– البطالة الجزئية:

رغم التداخل الكائن بين البطالة الموسمية والبطالة الجزئية، فإن الأخيرة توجد إذا كانت القوى العاملة المتاحة غير مستخدمة استخداماً تاماً، أي أن يعمل الأفراد ساعات عمل أقل من ساعات العمل العادية. إنه إذا كان من الممكن عد البطالة الموسمية نوعاً من البطالة الجزئية، فإن هذا لا يمنع من وجود اختلاف بين النوعين، يتمثل في أن الأخيرة يكون فيها الاستخدام

الكامل في مدة من المدد (السنوية) ولا يوجد استخدام إطلاقاً في مدة أخرى.

- البطالة الاحتكاكية Frictional Unemployment :

البطالة الاحتكاكية هي البطالة التي تحدث بسبب التنقلات المستمرة للعاملين بين المناطق والمهن المختلفة، وهي عادة ما تحدث بسبب نقص المعلومات لدى الباحثين عن العمل وعن الفرص المتاحة فيه، إن نقص هذه المعلومات يطال الباحثين عن العمل كما يطال صاحب العمل أيضاً، بمعنى أن مدة البحث عن العمل قد تطول نتيجة لعدم توافر المعلومات الكافية عن العمل سواء لدى أصحاب الأعمال أم الباحثين عن عمل، رغم أن كلا منهما يبحث عن الآخر. وفي هذا الاتجاه يرى عدد من الباحثين أن البطالة الاحتكاكية تقل كلما ارتفعت نفقة البحث عن العمل، كما يرون أن إعانة البطالة التي تقرر الدول المتقدمة صناعياً عادة صرفها للعاطلين. تسهم في حجم ومعدل البطالة الاحتكاكية لأنها (أي الإعانة) قد تجعل العاطل يتقاعس في البحث عن عمل ويتكل عليها فتطول من ثم مدة تعطله.

- البطالة البنيوية Structural Unemployment:

البطالة البنيوية، هي ذلك النوع من البطالة الذي يشير إلى التعطل الذي يصيب جانباً من قوى العمل بسبب تغيرات بنيوية تحدث في الاقتصاد الوطني، وتؤدي إلى إيجاد حالة من عدم التوافق بين فرص العمل المتاحة وخبرات الباحثين عن العمل، وتلك التغيرات قد تكون بسبب دخول نظم تكنولوجية حديثة (كالميكنة والربوت والتكنولوجيا عامة...)، أو إنتاج سلع جديدة، أو تغير في هيكل الطلب على المنتجات، وكذلك دخول فئات

ومهارات إضافية (غير متوقعة غالباً) إلى مجال العمل. إننا في هذه الحالة نواجه فائض عرض في سوق عمل ما، وفائض طلب أي نقص عرض، في سوق عمل أخرى، ويظل هذا الاختلال قائماً إلى أن تتوافق قوى العرض مع قوى الطلب.

- البطالة الإجبارية Involuntary Unemployment:

البطالة الإجبارية تعرف أيضاً بالبطالة الاضطرارية (Obligatory Unemployment)، وهي تكون عندما يضطر أو يجبر العامل على ترك عمله لسبب أو لآخر، كأن يعلن مشروع عن إفلاسه مثلاً، أو يغلق أحد المصانع أبوابه ويستغني عن العاملين فيه أو بعضهم بغير إرادتهم. إنها ذلك النوع من البطالة الذي يتعطل فيه العامل بشكل جبري، أي عن غير إرادته. وهي تحدث عن طريق تسريح العاملين، أي الاستغناء عنهم بشكل قسري، رغم أن العامل يكون راغباً في العمل وقادراً عليه وقابلاً لمستوى الأجر السائد. وهذا النوع من البطالة يسود بشكل واضح مراحل الكساد الدوري، وخاصة في البلدان الصناعية، وقد تكون البطالة الإجبارية احتكاكية أو هيكلية.

- البطالة الاختيارية Voluntary Unemployment:

يعرف هذا النوع من البطالة بالبطالة الإرادية أو الطوعية (Voluntary Unemployment)، كما قد يطلق عليها أيضاً مصطلح التبطل الذي هو تعبير يقصد به قعود الشخص عن العمل اختيارياً رغم قدرته عليه ووجود فرصة متاحة أمامه دون أن يكون له مورد ثابت للرزق أو وسيلة مشروعة للعيش. أما البطالة الاختيارية أو الطوعية فهي تكون حين يقدم العامل استقالته من العمل الذي كان يعمل به بمحض إرادته، إما لعزوفه عن العمل

وتفضيله لوقت الفراغ (مع وجود مصدر آخر للدخل)، أو لأنه يبحث عن عمل أفضل يوفر له أجراً أعلى وظروف عمل أحسن.

ويمكن الالتفات إليه هنا هو أن الفرد إذا ترك العمل باختياره وإرادته الحرة لأن لديه ما يكفيه من إدارة مشاريعه أو أملاكه مثلاً، فإنه في هذه الحالة قد لا يندرج تحت بند المتعطلين اختيارياً – لأنه يقوم بعمل ما فعلاً، وبالتالي قد يكون أقرب هنا إلى مجال البطالة الاحتكاكية (رغم أنه لم يتعرض لبطالة أصلاً).

– البطالة المقنعة Disguised Unemployment:

تتفاوت معدلات هذه البطالة، لاسيما في البلدان النامية، ويأتي العراق في مقدمة دول الشرق الأوسط وبنسبة بطالة تقدر بـ ٥٩% من حجم قوة العمل و ٣١% بطالة مؤقتة ونحو ٤٣% بطالة مقنعة كما تقدر نسبة النساء العاطلات بـ ٨٥% من قوة عمل النساء في العراق[٦].

ان البطالة المقنعة هي حالة التعطل غير الملموس كميا وبشكل ظاهري يستمر خلاله الناتج الحقيقي الحدي منخفضا عند مستوى الصفر او حتى دون الصفر مع استمرار دخول العاطلين بسبب هذه البطالة. وينتشر هذا النوع من البطالة في البلدان النامية وبشكل خاص في:

الزراعة عندما يسود المجتمع الريفي اقتصاد الكفاف والاستهلاك الذاتي الأسري للمحصول ويرتفع معدل نمو السكان ويتناقص الوقت المخصص للعمل الإنتاجي، خاصة عندما يعاني النشاط الزراعي من انخفاض خصوبة الأرض وقلة مياه الري، او صعوبة تصريف المياه وقلة المكائن الحديثة والأساليب التقليدية المتبعة وحالة التشوه في علاقات الإنتاج ما بين الملاك والفلاحين.

خدمات الإدارة الحكومية، عندما تعمل هذه الإدارة على استيعاب اكبر عدد من خريجي المدارس والمعاهد والكليات وبغض النظر عن مؤهلاتهم العلمية ومدى تناسبهم مع مواصفات الوظائف المعروضة(٧).

- البطالة السافرة Open/Registered Unemployment:

يعرف هذا النوع من البطالة أيضاً بالبطالة الظاهرة أو البطالة المسجلة ويقصد بها حالة التعطل الكلي الظاهر الذي يعاني منها جزء من قوة العمل المتاحة، أي وجود عدد من الأفراد القادرين على العمل والراغبين فيه والباحثين عنه عند مستوى الأجر السائد دون جدوى، ولذلك فهم في حالة تعطل كامل، لا يمارسون أي عمل. والبطالة السافرة، رغم اختلاف مسمياتها، يمكن أن تكون بطالة احتكاكية أو بطالة بنيوية أو بطالة دورية، ومدتها الزمنية قد تطول أو تقصر بحسب طبيعة الظروف السائدة بالاقتصاد القومي.

- البطالة الاتكالية Dependence Unemployment:

إن هذا النوع من البطالة يظهر داخل الاقتصاد حين يستطيع من هم في سن العمل الحصول على اغلب الحاجات الأساسية مع راتب بسيط من الرعاية الاجتماعية مما يدفعهم للتنازل عن بعض الحاجات الكمالية وعدم البحث عن فرص العمل. كما هي الحال في دول الخليج والشيء نفسه حدث في الاقتصاد العراقي بعد عام ٢٠٠٣ عن طريق البطاقة التموينية وحصة النفط الأبيض والغاز السائل.. الخ التي يحصل عليها وبشكل خاص شريحة الشباب مع حصولهم على الرعاية الاجتماعية وبشكل خاص في السنوات الأخيرة مما شجعهم على عدم البحث عن فرص العمل.

٢- تأثير السياستين المالية والنقدية في البطالة:

إن السياسة المالية والنقدية تعد من الأدوات التي تستخدمها الدولة في التأثير في مستوى النشاط الاقتصادي داخل الاقتصاد سواء في الدول الرأسمالية أم الاشتراكية والنامية، ولكن تحقيق الأهداف على مستوى الاقتصاد القومي سواء تحقيق التوازن العام أو تقليص نسبة البطالة او التضخم أو معالجة الركود.... الخ تختلف بطبيعة الحال ما بين الدول الرأسمالية او المجموعات الأخرى من الدول عليه سوف نحاول من خلال هذا المحور مناقشة أهم الأفكار النظرية بهذا الجانب:

إن حالة التطور الاقتصادي والاجتماعي التي حدثت خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر وامتدت الى العقد الثالث من القرن العشرين أدت الى خروج الدولة من حيادها التقليدي والتدخل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية لتحقيق التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة. وبشكل خاص بعد أزمة الكساد الكبير كما اشرنا وتطبيق أفكار الاقتصادي الانكليزي كينز والسماح للدولة بالتدخل في الحياة الاقتصادية لتحقيق التشغيل الكامل عن طريق التأثير في مكونات الطلب الفعال بشقيه الاستهلاكي والاستثماري باستخدام السياستين المالية والنقدية. ولاشك أن هذا الدور الجديد الذي تلعبه الدولة في الاقتصاد الوطني الرأسمالي[٨]، والذي فرضته مقتضيات التطور الاقتصادي والاجتماعي قد أدى الى ظهور هذا النهج وعلى الأسس الآتية[٩]:

- أصبح الهدف من هذا التدخل تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي عن طريق رفع او خفض الطلب الفعلي لتحقيق التشغيل الكامل والاستقرار الاقتصادي وذلك باللجوء الى سياسة الموازنة (الإصدار الجديد) في أوقات الكساد لتمويل التوسع في الإنفاق العام أو الى أحداث فائض في الموازنة العامة لمواجهة الموجات التضخمية في أوقات الرواج وعليه أصبحت الدولة مسؤولة عن التوازن الاقتصادي والاجتماعي على حساب التوازن المالي.

- عن طريق السياسة المالية أخذت الدولة تعمل على إعادة توزيع الدخل القومي لصالح الطبقات الفقيرة أصحاب الميل المرتفع للاستهلاك، ضد مصالح الطبقات الغنية أصحاب الميل المنخفض للاستهلاك وما له من مبررات اقتصادية واجتماعية وسياسية.
- فقدت الضريبة بذلك حيادها التقليدي وأصبحت أداة لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية، أكثر من كونها أداة للتمويل، مع اخذ الظروف لكل دولة في الحسبان كونها دولة متقدمة او نامية والمرحلة التي تمر بها.
- ان الاقتصاد الرأسمالي توجه بعد إتباع السياسة الكينزية في تمويل الإنفاق العام الى أسلوب الاقتراض بدلا من الضرائب، لأنه ينعش الطلب الفعال ويدفعه بفاعلية اكبر ويعطي فرصة للأرصدة التي كانت ستتوجه الى الضرائب لان تنفق في عمل ما من الأعمال الاقتصادية، ولذلك فان التوسع في الاقتراض وزيادة حجم الدين العام لتغطية النفقات العامة إنما يعد احد السمات الكينزية الواضحة في الاقتصاديات الرأسمالية بعد الحرب العالمية الثانية.

مما سبق يتضح بان الدولة باستخدامها للسياسة المالية من خلال أدواتها تهدف الى تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية الى جانب الهدف المالي بمعنى آخر لم تعد السياسة المالية تبحث تحديد الأعباء العامة وتوزيعها على الأفراد فقط بل يضاف الى ذلك كيفية استخدام هذا العبء المالي وآثاره الاقتصادية والاجتماعية.

يضاف الى ما سبق في الدول النامية بان السياسة المالية تسهم في تكوين راس المال بأسلوب مباشر وغير مباشر، المباشر من خلال زيادة معدله من خلال الاستثمارات العامة التي تقوم بها والتي تؤدي الى تنمية الاقتصاد الوطني وتأخذ أشكال متعددة كمشروعات الطرق والري والمشروعات الستراتيجية وبشكل خاص مشروعات الطاقة لتوفير فرص العمل خاصة وان القطاع الخاص في هذه المراحل يحجب عن المساهمة

في مثل هذه المشاريع. ولكن السياسة المالية تحفز القطاع الخاص بالتنسيق مع القطاع العام في بدايات التنمية الاقتصادية بشقيه فمن جانب تتجه المدخرات الخاصة الى الاستثمار وبطريقة آلية ومن ثم كلما يدخر يستثمر في هذه الحالة ويقتصر دور السياسة المالية هنا في التأثير عفي معدل الاستثمار الخاص من خلال تأثيرها في معدل الادخار الخاص وتبرز أهمية السياسة المالية بصورة واضحة من خلال استخدامها للتأثير في تقسيم الإنتاج بين الاستهلاك وتكوين راس المال ويمتد تأثيرها نتيجة لذلك الى معدل النمو الاقتصادي(١٠)، ومن جانب ثان بسبب ظروف الدول النامية فليس كل ما يدخر يذهب الى الاستثمار المتوقع وعليه يترتب على السياسة المالية التأثير في التكوين الرأسمالي من خلال التأثير في الميل للاستثمار ولكونها أصلا ضعيفة بسبب انخفاض الكفاية الحدية لراس المال بالنسبة لمعدل الفائدة وليس عن طريق زيادة عرض المدخرات كما جاء في الجانب الأول وعليه فان السياسة المالية تؤثر في ربحية راس المال وقد تكون آثارها مشجعة لرأس المال الخاص والعكس صحيح(١١).

أما السياسة النقدية في النظام الرأسمالي فلها تأثير في حجم البطالة وكما اشرنا سابقا فان الاقتصاد الرأسمالي وبشكل خاص الأمريكي اخذ يعتمد على الاقتراض سواء الخارجي أم الداخلي، وهذا بدوره أدى الى رفع معدل الفائدة مما دفع بالحكومة الأمريكية الى زيادة كمية النقود لتخفيض معدل الفائدة حتى لايعوق ارتفاعه الإقبال على الاستثمار داخل الولايات المتحدة بما يقلل من التشغيل والعمل والإنتاج والدخل على حد سواء، وزيادة كمية النقود تؤدي بدورها الى زيادة معدل التضخم وارتفاع مستوى الأسعار وان لم يكن بنسبة الزيادة نفسها في كمية النقود، وهكذا فان التضخم المستمر أصبح من المكونات البنيوية للنظام الاقتصادي الرأسمالي، وبسبب السياسات المالية التي انتهجتها أمريكا في تلك المرحلة أدت الى تخفيض

قيمة الدولار الأمريكي بالنسبة للعملات الأخرى لزيادة الصادرات ورفع معدل الفائدة لزيادة الادخار وهي المقترحات التي قدمتها الولايات المتحدة للدول النامية أيضا عندما تختل موازين مدفوعاتها عن طريق صندوق النقد والبنك الدوليين، ولكنها قررت بعد السبعينات إن تمول كلا العجزين على حساب العالم وذلك برفع معدل الفائدة في الاقتصاد الأمريكي بمعدلات متزايدة الى حد كبير من اجل جذب رؤوس الأموال من العالم الخارجي (وبشكل خاص للدول النفطية) الى داخل اقتصادها مما أدى ذلك الى ارتفاع معدلات الفائدة في الدول النامية الى حدود ٢٠%[١٢] طوال مدة السبعينات. مما عرقل النشاط الاستثماري في الدول النامية وقلل مستوى التشغيل والعمالة والإنتاج وارتفعت فيها معدلات البطالة وتزايد فيها معدل التضخم أيضا.

إن اغلب الأفكار النظرية عن السياسة المالية والنقدية المذكورة سابقا تعبر عن الفكر الكينزي وتؤكد على ضرورة الارتفاع بمستوى الطلب الكلي حتى يمكن المحافظة على مستويات الإنتاج والتشغيل وتحقيق التقدم الاقتصادي والتكنولوجي، وكذلك ضرورة تطبيق أساليب السياسة النقدية والمالية لضمان تحقيق هذا الهدف، والتركيز على إعادة توزيع الدخل الوطني بين دخل الملكية ودخل العمل، بوصفها وسيلة لتلافي أزمات الركود والبطالة، وللربط بين التوزيع والتشغيل والنمو. يعتقد أنصار هذه المدرسة أن التركيز على مكافحة التضخم - من خلال أدوات السياسة المالية والنقدية الانكماشية – ينطوي على تكلفة مرتفعة، فقد يتعرض مستوى الدخل والتشغيل للتدهور الشديد، وقد تطول مرحلة الاستقرار، لذا يقترحون دمج السياسات المالية والنقدية بشكل مرن، وأن تكون أقل توسعاً. وهم لا يعارضون تطبيق برامج لترشيد الأجور والأسعار والرقابة عليهما. أما معالجة مشكلة البطالة، والتحول من الركود إلى الانتعاش، فإنها تتطلب زيادة الادخار والتراكم والإنتاجية، إعادة تأهيل القوى العاملة من خلال برامج واسعة للتدريب وإعادة

التدريب. وينادون في حال استفحال البطالة (بالعودة إلى سياسة الأشغال العامة الكبرى التي تهدف إلى خلق فرص واسعة للتشغيل والدخل).

اما رواد الفكر النقدي فإنهم ينطلقون من أن النقود هي العامل الوحيد الذي له الأهمية في الحياة الاقتصادية، وأن علاج البطالة لا يتحقق إلا من خلال استخدام أدوات السياسة النقدية. ولهذا فان تقلبات مستويات الدخل والناتج والتشغيل تعود إلى أخطاء السياسة النقدية أو إلى التدخل الحكومي في آليات السوق، وهكذا فان الطلب الكلي يتأثر بالتغير الذي يحصل في الإنفاق النقدي، الذي يتوقف بدوره (على كمية النقود مضروبة بسرعة تداولها). ونظرًا لأن معدلات الأسعار والأجور لا تتكيف مع انخفاض عرض النقود، والانخفاض المصاحب له في الطلب الكلي، فانه ينشا ارتفاع في مستوى البطالة، وانكماش مستوى الأعمال بسبب الانكماش النقدي.

ويعتقد النقديون انه يوجد معدل بطالة وحيد يتوافق ويتناسب مع حالة الاستقرار النقدي والسعري، وان أي محاولة لتقليل معدل البطالة، فان تلك المحاولة سوف تقترن بتسريع معدل التضخم من خلال زيادة كمية النقود في التداول. لهذا يتعين على الحكومات الحذر عند مواجهة مشكلة البطالة، وانه ليس من الممكن علاجها من خلال سياسات التوسع النقدي كما أوصى كينز (بل على الحكومة أن تترك المشكلة تحل نفسها عبر آليات السوق).

ويعتقد أنصار الفكر النقدي أنه ليس من مهام الدولة في النظام الرأسمالي العمل على تحقيق التشغيل الكامل لقوة العمل، بل يجب أن ينحصر دور الدولة في أداء وظائفها التقليدية (الأمن الداخلي والخارجي ومراقبة تنفيذ القوانين)، وأن تتولى وضع وتنفيذ سياسة نقدية منضبطة تحقق الاستقرار النقدي. وأن علاج البطالة والركود الاقتصادي لا يتطلب التأثير في الطلب الكلي وفق المدرسة الكينزية بل يتطلب العمل على حفز رجال الأعمال على قيامهم بالاستثمار وزيادة الإنتاج. ويكون ذلك من خلال خفض الضرائب

المفروضة على الدخل والثروة، وتحجيم القطاع العام ونقل ملكيته إلى القطاع الخاص (الخصخصة)، والحد من البيروقراطية وإطلاق آليات السوق، ومحاربة الرقابة الحكومية على الأجور والأسعار. وكانت نتيجة تطبيق هذا المنطق في أوروبا وأمريكا الحد من معدلات التضخم في مقابل ارتفاع واضح في معدلات البطالة[١٣].

في حين يعتقد أنصار مدرسة اقتصاديات جانب العرض بأن أزمة البطالة والركود لا تكمن في نقص الطلب الكلي الفعال كما يرى الكينزيون -بل في نقص قوى العرض. ويرون انه للخروج من هذه الأزمة، لا بد من العمل على إنعاش الحوافز التي من شأنها أن تزيد من قوى الادخار والاستثمار والعمل والإنتاج. كما يرون إن تخفيض معدل البطالة، سيؤدي إلى زيادة قوى العرض من السلع والخدمات، والى تخفيض في الأسعار ومعدل التضخم. ويرون ان القضية المركزية في مكافحة البطالة والركود هي خفض معدلات الضرائب على الدخل والثروة الذي سيؤدي بدوره إلى زيادة فرص التشغيل لقوة العمل. وكانت حصيلة تطبيق سياسات هذه المدرسة وخاصة في عهد الرئيس الأمريكي ريغان - تفاقم عجز الموازنة العامة للدولة، دون إن يكون لها أي تأثير إيجابي في خفض معدلات البطالة[١٤].

في حين يعتقد أنصار التوقعات الرشيدة أن التوقعات تكون رشيدة، إذا كان التنبؤ بالمتغيرات الاقتصادية يتم وفقًا لما تمليه قواعد النظرية الكلاسيكية الجديدة التي تقوم على أساس أن الناس يستخدمون المعلومات المتوافرة لديهم، وان الأسعار وأسواق العمل والأجور مرنة وتتكيف دائما بسرعة طبقًا لحالة العرض والطلب، وان البطالة تتزايد لان الناس يبحثون عن وظائف أفضل في مدة الكساد، وليست بسبب أنهم لا يجدون وظائف. لذا فهم يعدون إن تصحيح الاختلالات المتمثلة في الركود والبطالة المرتفعة، يتطلب توافر الحرية الاقتصادية، وتقييد دور الحكومة في النشاط الاقتصادي، وشفافية الأسواق، والمرونة التامة في تغيرات الأسعار والأجور حسب حالة العرض والطلب[١٥].

اما المدرسة المؤسسية فيعتقد أنصارها أن المنافسة واقتصاديات السوق قد فقدت فاعليتها بوصفها منظم شامل وفاعل للاقتصاد الوطني مع سيادة الاحتكارات، وهي السمة البارزة لرأسمالية اليوم، وان مشكلات الرأسمالية– ومنها البطالة - تعود إلى الفجوة القائمة بين مستويات التطور العالية في الإنتاج والتكنولوجيا وبين النظام المؤسسي للرأسمالية. ويرون انه للخروج من مأزق الركود والبطالة، لابد من الأخذ بمبدأ التخطيط الاقتصادي لتحقيق النمو والتوازن الاقتصادي، والتنسيق بين قطاع الشركات الكبرى) وبين القطاع العام والحكومي) البيروقراطي، لذا لا بد من تدخل نشط للدولة في الحياة الاقتصادية، والرقابة على الأسعار والأجور من اجل السيطرة على التضخم. ويرون أن التقدم التكنولوجي ألغى وسيلغي كثيرا من المهن والوظائف، ومن ثم سيؤدي إلى مزيد من البطالة، وان مشكلة البطالة لم تعد مشكلة كم بل مشكلة كيف، لذا لا بد من إعادة هيكلة العمل، والتوسع في مجال الخدمات الإنسانية كرعاية المسنين، ورياض الأطفال، والخدمات الصحية، والترويج والسياحة، والخدمة المنزلية، ورعاية الأطفال وغيرها[١٦].

ثانيا: آثار السياسة المالية والنقدية في البطالة في العراق بعد عام ٢٠٠٣:

إن تباطؤ النمو الحقيقي قد جعلت البلاد تعتمد على الإيرادات النفطية وان التحسن الحاصل في مستوى دخل الفرد الذي يزيد حاليا على ٣٠٠٠ دولار سنويا (بعد أن كان ٣٧٠ دولار في عقد التسعينات الماضي)[١٧] يأتي بفعل تعاظم عوائد القطاع النفطي وارتفاع مساهمته في الناتج المحلي

الإجمالي الى أكثر من ٧٠% في ظل ازدهار السوق النفطية عبر وضعها الراهن.

وإذا ما تمت مقارنة معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي مع كفاءة التنفيذ المادي والمالي الذي تراوح بين ٤٠% الى ٦٠% كتنفيذ مالي والى نسب متدنية كتنفيذ مادي، فيمكن التوصل الى الصورة الواضحة التي تؤكد حالة التدني في معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من خارج القطاع النفطي وعلى نحو بات يتناسب وتدني إنتاجية الاستثمارات في القطاع الحكومي ومستوى الانجاز والتنفيذ فيه (مما انعكس بظهور ظاهرة البطالة في الاقتصاد العراقي)، في وقت مازال النشاط الاستثماري لقطاعات الدولة الاقتصادية يهيمن على ٨٥% من إجمالي الاستثمارات الكلية[١٨] وهي متهالكة مسببة ظهور كل من التضخم والبطالة في الاقتصاد العراقي، فضلا عن هيمنته على محاور ونشاطات التنمية في العراق كافة. من هنا نجد بان الاقتصاد العراقي مازال متأثراً بالصدمة السعرية الخارجية ولاسيما أسعار المواد الغذائية التي ارتفعت معدلاتها في السنوات الأخيرة (بحكم أهميتها النسبية في مكونات السلة التي تعكس المستوى العام لأسعار المستهلك المعبر عنه بالتضخم)، لذا يؤكد البنك المركزي وبالتنسيق مع السياسة المالية على أهمية تعزيز الوسائل الممكنة والمطلوبة لتحفيز النشاط الائتماني المصرفي الذي ينعكس على نمو النشاط الحقيقي من خلال تعزيز مستويات التمويل لتعجيل مساهمة القطاعات الاقتصادية السلعية والخدمية في الناتج المحلي الإجمالي بما ينعكس ايجابيا على تعظيم معدلات النمو الحقيقي المرغوب في الاقتصاد العراقي.

٢-١ اثر السياسة النقدية في البطالة في الاقتصاد العراقي:

تعد السياسة النقدية كما اشرنا سابقا احد أشكال سياسات الاستقرار التي تنتهجها الدول من اجل مكافحة الاختلالات الاقتصادية المختلفة التي صاحبت التطور الاقتصادي. ولكون السياسة النقدية تمثل الجانب النقدي للسياسة الاقتصادية العامة، فان ذلك يتطلب درجة عالية من التنسيق مع أدوات السياسة الاقتصادية الأخرى، كذلك فان درجة فاعلية السياسة النقدية وأهميتها النسبية كإحدى سياسات الاستقرار الاقتصادي تختلف من اقتصاد الى آخر[١٩] في ضوء تفاوت طبيعة الهياكل الاقتصادية السائدة والتفاوت في درجة تطور الأسواق النقدية والمالية من دولة الى أخرى، وبالتالي تفاوت درجة التقدم الاقتصادي، إضافة الى اختلاف الحالات الاقتصادية السائدة. من هنا فان أغراض السياسة النقدية تطورت مع نمو الفكر المصرفي للسياسة النقدية والتغيرات في كل من سلوك وأداء الاقتصادات المختلفة، والتي تهدف الى تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار، وتعزيز معدلات النمو الاقتصادي، وتحقيق معدلات عالية من التشغيل. هذه الأغراض وان كانت متداخلة بطبيعتها، إلا أنها تثير التعارض فيما بينها، هذا ما حدث فعلا في الاقتصاد العراقي للسنوات ٢٠٠٤-٢٠٠٧ عندما كانت السياسة المالية سياسة توسعية وهي مجبرة في ذلك بحكم الوضع الأمني وزيادة الإنفاق الجاري على حساب الإنفاق الاستثماري من إجمالي الإنفاق العام وهذا انعكس على إجمالي الاقتصاد وبخاصة المستوى العام للأسعار، والسياسة النقدية سياسة انكماشية وهي مجبرة كذلك بسبب توسعية السياسة المالية من خلال دعم قيمة الدينار مقابل الدولار ورفع معدلات الفائدة على الإيداع والاقراض. ومن هنا لابد من توكيد أهمية التنسيق فيما بين السياستين المالية والنقدية من خلال تشخيص المشكلة الاقتصادية قبل البدء باتخاذ الوسائل الملائمة للعلاج.

إن السياسة النقدية تمتاز بمجموعة من الجوانب التي تحدد اطار عملها، من حيث كونها تمثل احد جوانب السياسة الاقتصادية العامة للدولة، والجانب الآخر يتعلق بالترتيبات القانونية بعد اعلان الاستقلالية النقدية[٢٠] والتحكم بسياسة الصرف والفائدة على الدينار العراقي، وبالتالي التحكم بعرض النقد على مستوى يتناسب بمتطلبات الطلب الكلي والعرض الكلي. اما الجانب الثالث فيتعلق بالخصائص العامة للاقتصاد من حيث درجة الانفتاح الاقتصادي، ودرجة التركز السلعي، وحرية حركة عوامل الإنتاج، وحجم الاحتياطيات لتمويل الاختلالات، والتكامل المالي[٢١]، وانطلاقا من اولوية هذا الالتزام، اتخذ البنك المركزي العراقي مجموعة إجراءات للحد من ظاهرة التضخم المرافقة لظاهرة البطالة، أبرزها تكثيف نشاط الرقابة المصرفية وذلك من اجل الوقوف بصورة واضحة على طبيعة وحجم النشاط المصرفي من حيث مساهمته في معالجة الأزمات الاقتصادية، لذلك اصدر البنك المركزي من خلال سياسته الانكماشية مجموعة من القرارات ابتداء من عام ٢٠٠٧ تقضي برفع كل من معدل الفائدة ورفع قيمة الدينار العراقي عن طريق مزاد العملة العلني وذلك بهدف الحد من ظاهرة التضخم التي تنعكس بدورها على ظاهرة البطالة وهذه السياسة اتت متعارضة مع السياسة المالية التوسعية، إذ اتخذ إطار عمل البنك المركزي منعطفا جديد اً في مواكبة فائض السيولة النقدي على مستوى الاقتصاد المحلي، ولكن السياسة النقدية نجحت في سحب السيولة الفائضة من خلال الالتجاء الى الاقتراض العام عن طريق إصدار نوعين من السندات الأول خاص بوزارة المالية والثاني خاص بسياسة البنك المركزي والنوعين بآجال مختلفة ابتدأ من اذونات الخزينة (ذات الثلاث اشهر) مروراً بسندات الخزينة (النصف سنوي والسنوي)، من هنا شهدت السياسة النقدية على صعيد معدل الفائدة تحولاً من خلال تطبيق هيكل جديد لمعدلات الفائدة على الدينار يتسم بدرجة عالية من المرونة في سرعة التحرك نحو زيادة الادخار لمواكبة متغيرات

السياسة المالية التوسعية، فبموجب هذا الهيكل أصبح سعر الخصم المعلن عن البنك المركزي سعراً محوريا تتحرك حوله معدلات الفائدة على الودائع ومعدلات الفائدة على الإقراض ضمن هوامش معينة، ولكن السياسة النقدية تعبر عن نفسها من خلال معدل فائدة تأشيري (معدل البنك) وهو ذلك المعدل الذي تحدد بموجب الأسعار في السوق الأولي والثانوي ولقروض الملجأ الأخير، فضلا عن أسعار ودائع الاستثمار الليلي. لذا فان هذا المعدل يعده البنك المركزي ملائما للمحافظة على استقرار الأسعار.

وعليه فان السياسة النقدية التي أعلنها البنك المركزي أخيراً والقائمة على زيادة سعر الفائدة على الإيداع والإقراض بالعملة المحلية، كانت بقصد تنفيذ أغراض السياسة النقدية (٢٢) ابتدأ من عام ٢٠٠٧ وكما يلي:

١. رفع سعر البنك Policy Rate من 16% الى 20% سنوياً.

٢. رفع أسعار فوائد الائتمان لتكون كالآتي:-

- الائتمان الاولي ٢٢% سنوياً
- الائتمان الثانوي ٢٣% سنوياً
- قرض الملجأ الأخير ٢٣,٥% سنوياً

3. رفع أسعار الفوائد على إيداعات المصارف بالدينار العراقي لدى هذا البنك لتكون كالآتي:-

- الاستثمار الليلي ١٨% سنوياً
- الاستثمار لمدة (١٤ يوماً) ١٩% سنوياً
- الاستثمار لمدة (٣٠ يوماً) ٢٠% سنوياً

وتماشيا مع أغراض السياسة النقدية قرر مجلس إدارة البنك المركزي العراقي قبول ودائع بالدولار الأمريكي واستثمارها لديه لقاء معدل فائدة ابتداً من٢٠٠٧/١/٧ وكما يلي:

١. إيداع لمدة (٣٠) ثلاثون يوماً بفائدة قدرها (٣%) ثلاثة من المائة سنوياً.
٢. إيداع لمدة (٩٠) تسعون يوماً بفائدة قدرها (٣,٢٥%) (ثلاثة وربع من الواحد من المائة) سنويا.

لقد أوجدت هذه السياسة النقدية صعوبة للقطاع الخاص في توجهه لزيادة الاستثمار وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة. ذلك إن إتباع هذه السياسة المتشدده أضعف فرص الشراكة بين القطاعين الخاص والعام لزيادة النمو الاقتصادي ومعالجة مشكلة البطالة وغيرها من المهمات الضرورية. إذ لا بد للدولة ومؤسساتها العامة، في ظروف العراق الراهنة، أن تعتمد سياسة نقدية تؤمن تسهيلات مصرفية سخية لتمكين القطاع الخاص من المساهمة في زيادة النمو الاقتصادي وتوسيع دائرة نشاطاته من هنا اتبعت السياسة النقدية فلسفة جديدة من خلال تخفيض أسعار الفائدة على الودائع والقروض.

والجدول (١) يوضح ذلك:

الجدول (١): اسعار الفائدة لدى البنك المركزي والمصارف العاملة في العراق للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٩

التفاصيل	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤
البنك المركزي العراقي معدل السياسة	%١١	%١٥	%٢٠	%١٦	%٧	%٦
الفائدة على الائتمان الاولي	13	18	22	18	9	8
الفائدة على الائتمان الثانوي	14	19	23	19	10	9
فائدة مقرض الملجأ الاخير	14.5	19.5	23.50	19.50	10.50	9.50
ودائع التسهيلات المصرفية						
الاستثمار الليلي بالدينار العراقي				14	5	4
الاستثمار لـ ٧ ايام	9	14	18			

الاستثمار لـ ١٤ يوم	١٠	15	19	15	6	
الاستثمار لـ ٣٠ يوم	١١	16	20	16	7	
الاستثمار الليلي بالدولار الامريكي				2.75	2.50	2
الودائع بالدولار الامريكي لمدة ٧ ايام			2.75			
الودائع بالدولار الامريكي لمدة ٣٠ يوم			3.25	3.25	3	
الودائع بالدولار الامريكي لمدة ٩٠ يوم			3.50	3.50	3.25	

المصدر: البنك المركزي العراقي، اصدرات مختلفة ٢٠٠٥،٢٠٠٦،٢٠٠٧، ٢٠٠٨، ٢٠٠٩،

الموقع: www.cbirag.org.

إن السياسة النقدية الانكماشية التي انتهجها البنك المركزي العراقي والرامية الى مواجهة التضخم قد اقترنت بركود اقتصادي وتدني الاستثمار وعدم المساهمة في تأمين فرص العمل في بلد تزيد البطالة فيه. ولكن بعد تخفيض معدلات الفائدة المقترن بوضع امني جيد قد ساهم في زيادة فرص العمل عن طريق زيادة الاستثمار وهذا أدى الى تخفيض من معدلات البطالة في الاقتصاد العراقي وحول نتائج تطبيقات الهيكل الجديد لمعدلات الفائدة مع رفع قيمة العملة المحلية، قد اظهر نتائج ايجابية من حيث تقليل نسب التضخم، والتخفيف من حدة التحول الى العملة الاجنبية الذي انعكس بتخفيف ظاهرة الدولرة[٢٣] في الاقتصاد العراقي، فضلا عن وجود مؤشرات واضحة تدل على استقرار اكبر في البيئة النقدية التي انعكست على إجمالي المؤشرات في الاقتصاد الكلي من حيث الظاهرتين لكل من التضخم والبطالة.

٢-٢ - اثر السياسة المالية في البطالة في الاقتصاد العراقي:

تهدف السياسة المالية في الاقتصاد العراقي الى جملة من الأهداف والمتمثلة بتحقيق التوازن الاقتصادي من خلال التخفيض من نسب التضخم والبطالة، والتناسب الأفضل بين الموارد المحلية المتاحة والنفقات العامة للموازنة وانعكاسها على النمو الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي الذي ينعكس على متوسط دخل الفرد، وهذا يأتي من خلال التنسيق بين السياسات الاقتصادية العامة وبخاصة السياسة المالية والنقدية.

ان تراجع النمو الاقتصادي[٢٤] الذي سبب ظهور البطالة بكل أنواعها في الاقتصاد العراق سببه الأساس السياسات الخاطئة، وسيطرة الدولة على مجمل النشاط الاقتصادي، ومارافقه من سوء إدارة، وعدم القدرة على تشخيص العوامل الفاعلة في تحقيق التطور، وفقدان المعايير لاتخاذ القرارات الاقتصادية المناسبة، وهذا بدورة قد انعكس على مجمل النشاط الاقتصادي، من هنا ارتفعت ظاهرة البطالة في الاقتصاد العراقي[٢٥] وللأسباب التالية:

١. استمرار حالة التضخم الركودي في الاقتصاد وتراجع معدلات الاستثمار وجمود فرص العمل.
٢. النمو السكاني المرتفع ونمو قوة العمل بمعدلات أعلى تؤدي الى ضخ أعداد كبيرة ومتزايدة من العاطلين الى سوق العمل.
٣. بالرغم من ارتفاع متوسط الدخل السنوي إلا أن تكاليف المعيشة مرتفعة.
٤. عدم الملائمة بين مخرجات التعليم والتدريب ومتطلبات سوق العمل.
٥. . امتازت المدة بين ٢٠٠٣-٢٠٠٦ بعدم الاستقرار الأمني والسياسي والذي رافق ذلك تسريح أعداد كبيرة من منتسبي دوائر الدولة وموئساتها العسكرية والأمنية.
٦. ضعف آليات وأساليب تنظيم سوق العمل الذي يتيح فرص الحصول على العمل عبر القنوات الرسمية.

٧. . تزايد التفاوت في توزيع الدخل بين أفراد المجتمع مما ينعكس على اتساع فجوة التمايز الاجتماعي في الحصول على فرص العمل المتاحة.

الأمر الذي أسهم في تدني كفاءة الإنتاج وشيوع ظاهرة البطالة بصورة كبيرة، وهذا يعود بالنتيجة بسبب تعطيل أعمال القطاع العام وعدم قدرة القطاع الخاص القيام بعملية التنمية، ولم يبق سوى القطاع النفطي لتمويل النفقات العامة في الموازنة، وهذا قد امتد لأكثر من ثلاث عقود، ووفقاً للمدد الممتدة بعد نيسان ٢٠٠٣، إن نسبة ما هو مخصص للإنفاق التشغيلي من الانفاق العام في موازنة عام ٢٠٠٤، و٢٠٠٥، و٢٠٠٦، مع نسب اكبر لكل من عام ٢٠٠٧، وعام ٢٠٠٨ من تخصيص الانفاق الاستثماري، يعود بالأساس الى حجم الدعم لكل من المشتقات النفطية، والبطاقة التموينية، بسبب الفساد المالي والإداري في تلك المدة (لكون اغلب الدعم لايصل لمستحقيها) ناهيك عن استنزاف هذه الموارد نتيجة الوضع الأمني، وبالمحصلة انعكست هذة السياسة على نمو البطالة في الاقتصاد العراقي[٢٦]. والجدول (٢) يوضح المبالغ المخصصة لتنمية الأقاليم لعامي (٢٠٠٧-٢٠٠٨) وتسريع أعمار المحافظات مع الأخذ في الحسبان عدد سكان المحافظات.

من خلال الجدول (٢) أيضا يتبين إن إجمالي النفقات تحتل ما نسبته ٧٥% من إجمالي الإنفاق العام وهذا بالتأكيد يكون على حساب إجمالي الإنفاق الاستثماري، الذي يسهم بامتصاص البطالة، الامر الذي يجعل الميزانية العامة غير قادرة على خلق دينامية او حركية فعالة على مستوى النمو الاقتصادي الحقيقي، اذ يلاحظ من خلال موازنة عام ٢٠٠٨ تسعى الى تشغيل مايقارب (١٥٥٢٠٣)[٢٧] درجة وظيفية، والجدول (٣) يوضح أعداد الدرجات الوظيفية، وحسب الأهمية النسبية لكل وزارة، وهذا أسهم بالتأكيد في امتصاص البطالة في الاقتصاد العراقي، إن المميز في هذا

المجال ونتيجة للوضع الأمني، ان حصة وزارة الدفاع ووزارة الداخلية كانت الأكبر، اذ بلغت مايقارب (٥٣,٥%) من إجمالي الدرجات الوظيفية، في حين بلغت حصة وزارة التربية (مدرسين ومعلمين) نحو (١٢,٨%) من إجمالي الدرجات الوظيفية.

الجدول (٢): توزيع المبالغ المخصصة لتنمية الأقاليم والمحافظات لعامي ٢٠٠٧، ٢٠٠٨ (مليار دينار)

المحافظات	عدد السكان عام ٢٠٠٧ نسمة	التخصيصات عام ٢٠٠٧ (١)	عدد السكان عام ٢٠٠٨ نسمة	التخصيصات عام ٢٠٠٨ (٢)	نسبة النمو %١,٢	الأهمية النسبية بالنسبة لعدد السكان %
نينوى	٢٨٤٨٤٣٧	٢٨٥	٢٨٦٨٧٧٣	٤٢٨	٥٠,٢	١٠,٧
كركوك	١١٥٠٤٠٤	١١٤	١١٤٩١٢٩	١٧٢	٥٠,٩	٤,٣
ديالى	١٣٦٤٤٢٩	١٣٨	١٣٤٧٣٦٨	٢٠١,١	٤٦,١	٥,٠٤
الانبار	١٣٤٨٩٥٦	١٣٥	١٤٦٠١٣٠	٢٢٠	٦٣	٥,٥
بغداد	٧٠٢٢٦٥٥	٧٠٥	٧٠٢٢٦٥٥	١٠٦٠	٥٠,٤	٢٦,٥
بابل	١٤١٣٣٧٥	١٤١	١٦١١٢٦٦	٢٤٠,٨	٧٠,٨	٦,٠٢

كربلاء	٩٠٣٦٩٢	٩٠	٩٢٢٥٧١	١٣٦	٥١,١	٣,٤
واسط	١٠٥٧١٥٨	١٠٥	١٠٨١٤٠٧	١٦١,٦	٥٣,٩	٤,٠٤
صلاح الدين	١١٥٩٧٥٩	١١٧	١١٧٥٠٢٧	١٧٦	٥٠,٤	٤,٤
النجف	١١١٣١٤٧	١١١	١١٤٠٢٣٦	١٧٢	٥٥	٤,٤
القادسية	٨٢٠٩٤٨	٨١	١٠٦١٢٨٣	١٦٠٩٧,٥	٩٧,٥	٤
المثنى	٦٥١٩٧٦	٦٦	٦٦٧٨٧٦	١٠٠	٥١,٥	٢,٥
ذي قار	١٧٤٤٥١٧	١٧٤	١٧٢٩٧٤٧	٢٦٠	٤٩,٤	٦,٥
ميسان	٩٦١٣٦٢	٩٦	٩٦٧٤٣١	١٤٤	٥٠	٣,٦
البصرة	٢٤٥٣٧٥٦	٢٤٦	٢٤٥٣٩٩٩	٣٦٨	٤٩,٦	٩,٢
المجموع عدا إقليم كوردستان (أ)	٢٦٠١٤٥٧١	٢٦٠٤	٢٦٧٢٨٨٦٧	٤٠٠٠	٥٣,٦	١٠٠
دهوك	٩١٦١٧٤	١٤٤٤	٩١٦١٢٨			
اربيل	١٤٣٨٢٤٠	١٥٩	١٤٣٨١٤٠			
السليمانية	١٥٩٧٣٩٥	٩٣	١٥٩٧٠٥٥			
مجموع إقليم	٣٩٥١٨٠٩	٣٩٦	٣٩٥١٣٢٣			
مجموع (أ+ب)	٢٩٩٦٦٣٨٠	٣٠٠٠	٣٠٦٨٠١٩٠			

المصدر: وزارة المالية – دائرة الموازنة: موازنة عام ٢٠٠٨، ص ٢٧

جدول (٣): الدرجات الوظيفية وحسب الأهمية النسبية لكل وزارة لعام ٢٠٠٨

العدد	الوظائف	الوزارة
٥٣٠٠٠	عسكري	الدفاع
٣٠٠٠٠	رطة	الداخلية
٢٩٨٠٠	مختلفة	إقليم كردستان
١٦١٢	مختلفة	دواوين الاوقاف (٨٠٠ شيعي، ٨٠٠ السني، ١٢ للمسيحيين والطوائف الاخرى)
٢٠٠٠٠	مدرس ومعلم	٦٢٣٩
٨٠٠٠	طبية وصحية	الصحة
١٦٧٤	تدريسية	التعليم العالي والبحث العلمي
١٤٥٤	مختلفة	الزراعة
١٠٠٠	مختلفة	الكهرباء
١٤٨٧	مختلفة	(العدل، الاتصالات، الاسكان، والاعمار، مالة، خارجية، العمل والشؤون الاجتماعية، البلديات والاشغال العامة، البيئة، ديوان

		الرئاسة، مكتب القائد العام، دمج الميليشيات)
٧٦١	مختلفة	مجلس القضاء الاعلى
١٧٦	مختلفة	مكتب المفتشين العموميين
٦٢٣٩	مختلفة	الادارات العامة والمحلية في المحافظات (بضمنها ٦٠٠٠ درجة لمحافظات الانبار
١٥٥٢٠٣	--------	المجموع الاجمالي

المصدر: وزارة المالية– دائرة الموازنة: موازنة عام/٢٠٠٨، ص ٤٠.

ومن خلال نتائج الجدول (٣) نلاحظ أن نتائج مسح نسب البطالة الذي نفذه الجهاز المركزي للإحصاء، على أربعة مراحل خلال العام (٢٠٠٨)، إذ أشارت الى تراجع بسيط في مؤشرات البطالة إذ بلغت (١٥%) مقارنة بنسب البطالة لعام (٢٠٠٧) والبالغة ١٨%، و(١٧,٥) لعام (٢٠٠٦)، ومن وجهة النظر الاقتصادية تعد ايجابية قياساً بالوضع الاقتصادي الراهن للبلد[٢٥]. وبالرغم من الحديث عن كون البطالة تعد واحدة من المشكلات الكبرى التي تواجهها البلاد بكل ماتحمله من تداعيات اقتصادية واجتماعية وسياسية وأمنية وغيرها، فان قراءات الموازنة بعد عام (٢٠٠٦)، وبالرغم من التطور البسيط من تقليل في نسب البطالة لعام (٢٠٠٨)، مازالت المعالجة لهذه المشكلة الكبرى محدودة ولاسيما بسبب محدودية الإنفاق في كل من قطاع الزراعة وقطاع البناء والإنشاءات، وهما في الواقع من اكبر القطاعات امتصاصاً للبطالة في الاقتصاد العراقي، من هنا يجب إعادة النظر بالأهمية النسبية على وفق أولويات تخصيص الانفاق الاستثماري من الإنفاق العام، وفيما يأتي ابرز التحديات التي تواجه الاقتصاد العراقي أحادي الجانب في امتصاص البطالة[٢٨]:-

١. المشكلة الأمنية: تشكل التحديات الأمنية عقبة أمام عملية إعادة الاعمار، وتبدو المسالة واضحة عندما نجد أن جزء كبيراً من التخصيصات الاستثمارية تخصص لمشكلة الوضع الأمني، إذ تم تخصيص ما يقارب (٧,٣٢٤) مليار دولار في موازنة ٢٠٠٧ (أي بنسبة

١٨% من الإنفاق العام)، ولكن تحسن الوضع الاقتصادي مرتبط بتحسن الوضع الأمني، وان تحسن الوضع الاقتصادي يعني تقليل نسب البطالة.

٢. تخلف القطاع الزراعي: أدت الزيادة السريعة في عدد السكان خلال العقود الثلاثة الماضية، ومحدودية الأرض القابلة للزراعة وزيادة ملوحتها، والضعف في الإنتاجية الزراعية، الى زيادة الاعتماد على الاستيرادات لتلبية الحاجة المحلية، مما انعكس في ظهور البطالة، وما لهذا المورد من أهمية في امتصاص النسبة الكبرى من العاطلين عن العمل.

٣. محدودية القطاع الصناعي: يمتلك القطاع العام ما يقدر بـ (١٩٢) مشروعاً مملوكا للدولة يعمل فيها مجموعه (٥٠٠٠٠٠) شخصاً. وتعاني جميعها من انخفاض الإنتاجية نتيجة التخلف التكنولوجي والتقادم، وبعد أحداث نيسان ٢٠٠٣ عانت الكثير من عمليات النهب والسلب وأصبحت غالبيتها تعاني من إنتاجية واطئة، وتشكل في الوقت نفسه عبئاً ماليا على الدولة مما انعكس في ازدياد ظاهرة البطالة.

٤. انهيار البنى التحتية (الكهرباء، والاتصالات، والنقل)، هذا فضلا عن المديونية الخارجية التي تنعكس في الضغط على الموازنة العامة للدولة، هذه التحديات حقيقية بطبيعتها أدت الى مشكلة البطالة، ورغم هذه التحديات لكن نلاحظ أن متوسط دخل الفرد الحقيقي قد ارتفع في السنوات الأخيرة، والجدول الآتي يوضح ذلك.

جدول(٤): متوسط دخل الفرد الحقيقي لغاية ٢٠٠٩

السنوات	متوسط دخل الفرد الحقيقي	معدل النمو في متوسط دخل الفرد

١٩٨٠	$٣٤٠٠	----
١٩٩٦	$٣٧٠	- %٨٩
١٩٩٨	$٧٤٠	%٥٠
*٢٠٠٥	$١١٢٤	%٥٢
٢٠٠٦	$١٧٢٣	%٥٣
٢٠٠٧	$٢١٢٨	%٢٣
٢٠٠٨	$٢٧٠٠	%٢٦
٢٠٠٩	$٣٠٠٠	%١١

المصدر: د. مظهر محمد صالح، السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي ومتطلبات الاستقرار والنمو الاقتصادي، ص ص ٢-٥.

(*) السنوات من ٢٠٠٥ الى ٢٠٠٨ تم الحصول عليها عن لقاء مع د. مظهر محمد صالح، مدير عام دائرة الاحصاء والابحاث في البنك المركزي العراقي.

من خلال الجدول (٤) نلاحظ ارتفاع متوسط دخل الفرد، من خلال ارتفاع أسعار النفط، والذي يعد المورد الرئيسي والأساس في الموازنة العامة للدولة، وهذا سيؤدي الى ظهور العجز في موازنة عام ٢٠٠٩، ولكن الأهم ان هنالك التزامات مالية ثابتة على الحكومة في ميزانية عام ٢٠٠٩، والتي تتعلق بالرواتب والأجور، وتخصيصات الدعم مثل شبكة الحماية الاجتماعية، والبطاقة التموينية، ومصاريف خطة التنمية، كما أن نفقات الاستثمار، هي أيضا مصاريف لايمكن الاستغناء عنها، لان لها علاقة بتشغيل الأيدي العاملة، والحد من مشكلة البطالة[٢٩]. ولكن معالجة التوازن من خلال الضغط على العجز يأتي بتقليل النفقات غير الضرورية او اللجوء الاقتراض من الجمهور (الدين الداخلي)، او الاقتراض من السوق الدولية (الدين الخارجي) وهو الحل الأقل تفضيلاً، إذ أن الاقتراض من الجمهور يتطلب إصدار سندات الخزينة، على أن يقوم الجمهور بشرائها أملا بتحسين أسعار النفط مستقبلاً، وهو الأقل ضرراً من الاقتراض من السوق الدولية،

هذه الإجراءات ضرورية للحد من مشكلة البطالة في الاقتصاد العراقي، نعم ومن خلال التنسيق بين السياستين المالية والنقدية وفي السنوات الأخيرة، إن القطاع الخاص وبعد تحسن الوضع الأمني وتسهيل سياسة البنك المركزي، خرج من أزمة كبيرة وهو اليوم يمر بمرحله انتقالية، بالرغم من المشكلات التي يعاني منها، فهو قادر على الوقوف من جديد، إلا انه بحاجة الى الدولة لتهيئة عمله، من خلال تسهيلات حقيقية متمثلة بالجانب النقدي من خلال فلسفة التسهيلات الائتمانية، والجانب الحقيقي المتمثل بوزارة المالية من خلال زيادة الإنفاق الاستثماري الموجه الى البنية التحتية لينصب في مصلحة القطاع العام والخاص، وبالمحصلة امتصاص البطالة.

الاستنتاجات والمقترحات:

توصلت الدراسة الى مجموعة من الاستنتاجات والمقترحات والتي يمكن ان نوجزها بالاتي:

١- إن البطالة عرفت في النظام الرأسمالي بعد الأزمة الاقتصادية الكبرى ١٩٢٩، بعد أن عجز النظام الكلاسيكي الحر من معالجة الأزمة، وظهور أفكار الاقتصادي كينز من خلال السماح بالدولة ومن خلال السياستين المالية والنقدية من الدخول الى السوق لمعالجة حالة الركود الاقتصادي الذي ساد الاقتصاد الرأسمالي والتخلص من حالة البطالة التي أصبحت تعد مشكلة بعد هذا التاريخ يعاني منها النظام الرأسمالي الى يومنا هذا.

٢- معالجة مشكلة الركود الاقتصادي في النظام الرأسمالي عن طريق التدخل المباشر للدولة في السوق وبشكل واسع على حساب التضخم دفع باستفحال المشكلة وظهور مشكلة التضخم الركودي الذي لايزال ومنذ السبعينات من القرن المنصرم من اكبر التحديات أمام النظام الرأسمالي.

٣- إن البطالة هي متعددة الأنواع وتظهر من اقتصاد الى آخر وبأوجهه عدة وبتقديرنا أن البطالة الاتكالية هي موجودة في اغلب الأنظمة الاقتصادية، فحالة التامين الاجتماعي في النظام الرأسمالي في حالة فقدان الأفراد لوظائفهم ما هي إلا شكل من أشكال البطالة الاتكالية، إذ يتقاعس الأفراد حين حصولهم على التامين من البحث عن فرص العمل، ونفس الشيء يعتد في دول الخليج او العراق.

٤- إن السياسة الانكماشية للبنك المركزي أثرت في البداية بشكل سلبي في عمل القطاع الخاص لأنها أدت الى تقلص استثمارات القطاع الخاص التي كانت متأثرة أصلا بسبب الوضع الأمني السيء بعد عام ٢٠٠٣، ولكن إتباع سياسة مالية توسعية بعد ذلك كانت ذات تأثير اكبر من تأثير سياسة البنك المركزي مما أدى بالمحصلة الى تقليص حجم البطالة داخل الاقتصاد العراقي.

كما توصلت الدراسة الى مجموعة من التوصيات لوضع حجر الأساس في معالجة البطالة من خلال السياستين المالية والنقدية، وفق رؤية مستقبلية قريبة من خلال:

١. التحكم في مناسيب السيولة من خلال الرقابة المصرفية، التي تنعكس على متوسط أسعار السلع والخدمات في السوق، وبالتنسيق مع السياسة المالية من خلال تقليل عجز الموازنة العامة، وذلك بالضغط على الإنفاق غير الضروري.

٢. وضع سياسات كفيلة بإجراء إصلاحات اقتصادية بنيوية قائمة على أساس الاستثمار الحقيقي، وإصلاحات إدارية وقانونية وانتهاءاً بإصلاحات للنظام المصرفي وسوق الأسهم ورؤوس الأموال.
٣. إعادة تأهيل البنى التحتية والفوقية من طرق وجسور وموارد بشرية وبشكل خاص الطاقة والكهرباء.
٤. منح القروض للمشاريع الصغيرة لقدرتها على استيعاب وتوفير فرص العمل للقطاع الخاص على وفق برنامج تمويلي خاضع للرقابة المالية.
٥. ضمان التسهيلات والقروض المصرفية الحكومية الموجهة لمشاريع إعادة الأعمار والتنمية وبفوائد مخفضة.
٦. تنظيم دورات تأهيلية برعاية وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، للعمل على تامين الملاكات الفنية والمهارات العمالية.

The Reflections Of The Financial And Monetary Policy On Unemployment In The Iraqi Economy After 2003

Dr. Azad A. Doseky
Lecturer, Economic Department, University Faculty Of Duhoc
Dr. Sameer F. Wa'lly
Lecturer, Economic Department, University Faculty Of Duhoc

Abstract

The existence of both unemployment and inflation at the same time after the (1970s) crisis of the last century (which were known as an Stagflation crisis) that made the problem of unemployment one of the most dangerous problems that the world economy is suffering from till this day whether in developing or capitalist countries among which the Iraqi economy. The aim of this study was investigating the problem of unemployment in Iraq after (2003) and

the reflections of both the financial and monetary policies in treating this problem in the Iraqi economy. The study had come up with the result which say that the variant monetary policy between recession and expansion , and the expansionistic financial policy as well as focusing on investment expenditure rather than public expenditure had contributed in reducing unemployment in the Iraqi economy.

المصادر والهوامش:

(١) منال ناصر حمزة محروس، "اثر البطالة في البناء الاجتماعي"، منتديات مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني ٢٠٠٦: انظر الموقع: www.hewar.kacnd.org.

(٢) ريتا صفو، "الفقر والبطالة مشكلة عالمية" ٢٠٠٧: انظر الموقع:http;//www.typepad.com

(٣) د.احمد حويتي، د.عبدالمنعم بدر، دميا تيرنو ديالو، "البطالة ودورها في نشر الجريمة والانحراف"، اكاديمية نايف العربية للعلوم الامنية، الرياض، ٢٠٠٧.

(٤) المكان نفسه.

(٥) للاستزادة انظر:

- رمزي زكي، "الاقتصاد السياسي للبطالة"، عالم المعرفة العدد ٢٢٦، المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب– الكويت، اكتوبر ١٩٩٨، ص ١٣–٣٠.
- د.احمد حويتي، د.عبدالمنعم بدر، دميا تيرنو ديالو، "البطالة ودورها في نشر الجريمة والانحراف"، مصدر سابق.

(٦) "البطالة مفهومها – انواعها – اساليب معالجتها"، يراجع الموقع التالي: www.Siironline.org.

(٧) د.هوشيار معروف، محمد كريم، "البطالة في اقليم كوردستان"، محاضرة لمنظمة CIPE الامريكية، اربيل، ٢٠٠٨، ص ٤.

(٨) د. رفعت محجوب، "الطلب الفعلي"، الدار الجامعية، بيروت، ١٩٨٨، ص ١٩-٢٣.
(٩) انظر في ذلك:
- د. محمد خالد المهايني، د.خالد الخطيب الجشي، "المالية العامة والتشريع الضريبي، جامعة دمشق، دمشق ٢٠٠٦، ص٣٥-٣٦.
- د.يونس احمد البطريق، "المالية العامة"، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٤، ص ١٤.

(١٠) د.طاهر الجنابي، "دراسات في المالية العامة"، بغداد،١٩٩١، ص ٤٤-٤٩.
(١١) د. محمد جمال ذنيبات، "المالية العامة والتشريع المالي"، الدار العلمية الدولية ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٣، ص ٥٥.
(١٢) د. سعيد الخضري،" ازمة التشغيل والعمالة في الفكر الاقتصادي الراسمالي – من الكلاسيك الى كينز "، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٩، ص ص ٦٩- ٧٣.
(١٣) د. رمزي زكي، "الاقتصاد السياسي للبطالة"، مصدر سابق، ص ٣٤٣.
(١٤) محمد جلال مراد، "البطالة والسياسات الاقتصادية"، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، بدون، ٢٠٠٨، ص ١٩.
(١٥) المكان نفسه.
(١٦) د.حازم الببلاوي، "دور الدولة في الاقتصاد" دار الشروق، الطبعة الاولى، ١٩٩٨، ص ٢٢٠-٢٥٠.
(١٧) د. مظهر محمد صالح، السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي ومتطلبات الاستقرار والنمو الاقتصادي، بحث منشور في موقع البنك المركزي العراقي، ٢٠٠٨، ص٤.
(١٨) د. كمال البصري، "العهد الدولي مع العراق: لمصلحة من؟"، نيسان ٢٠٠٧.
(١٩) تجربة السياسة النقدية في دولة الكويت وتوجهاتها خلال فترة التسعينيات، التقرير الاقتصادي المشترك لدول مجلس التعاون العربي، ٢٠٠٨، ص١٢.
(٢٠) د. سنان الشبيبي، ملامح السياسة النقدية في العراق، صندوق النقد العربي، ابو ظبي، ٢٠٠٧، ص٢٠.
(٢١) سمير فخري نعمه، "أهمية أسعار الصرف ودورها في تجاوز بعض الأزمات الاقتصادية"، رسالة ماجستير، ٢٠٠٢. ص ٦٠.
(٢٢) يراجع في ذلك الموقع التالي: www.cbiraq.org
(٢٣) د. مظهر محمد صالح، السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي ومتطلبات الاستقرار والنمو الاقتصادي، مصدر سابق ذكره ص٤.
(٢٤) اصدارات مختلفة للبنك المركزي العراقي للاعوام (٢٠٠٥، ٢٠٠٦، ٢٠٠٧، ٢٠٠٨).
(٢٥) كاظم حبيبي، واقع البطالة في الاقتصاد العراقي وسبل المعالجة. يراجع الموقع التالي www.annabaa.org
(٢٦) د. أزاد احمد سعدون، د سمير فخري نعمة، "واقع الاقتصاد العراقي بعد نيسان ٢٠٠٣"، مجلة جامعة دهوك، مجلة رقم ١١ العدد ٢، ٢٠٠٨، ص١٩.

(٢٧) د. صالح ياسر، ملاحظات اولية حول موازنة العراق الفدرالي لعام ٢٠٠٨. يراجع الموقع التالي
www.al-nnas.com

(٢٨) د. كمال البصري، "قانون النفط والتحديات الاقتصادية ؟"، نيسان ٢٠٠٧. ص٢.

(٢٩) د. مظهر محمد صالح، البطالة وتأثيرها على الاقتصاد العراقي. يراجع الموقع التالي
www.alamade paper.com